

## السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسين كمارقين

١. **المحور الديمغرافي:** من خلال تبني وتنفيذ خطط قومية استيطانية وتطويرية كبرى تم بواسطتها استجلاب المستوطنين اليهود وتوطينهم في القدس الشرقية، وقلب التركيبة الديمغرافية للحيز الذي تم احتلاله، مقابل توكيل شركات متخصصة إعادة تشكيل المشهد الحضاري للقدس الشرقية بغية منحه طابعا يهوديا- توراتيا (مصهينا).<sup>١</sup>

٢. **المحور الرمزي:** الذي يعمل على المحو الرمزي للسكان الأصليين، من خلال اعتبار الحيز المحتل حيزا خاليا واعتبار الأراضي المحتلة أراضي جرداء «تنتظر من يحييها ويعيدها إلى الحياة» وتنميط الفلسطينيين المقدسين باعتبارهم «أخَر اليهودي العائد» وذوات غير مؤهلة للفعل السياسي، غالبا.

٣. **المحور القانوني:** شرعنة وجود المقدسين على أسس من الـ «وقتيّة» والـ «عرضية» باعتبارهم «ساكنين دائمين» مقابل فئة «المواطنين الدائمين» (اليهودي- الإسرائيلي)،

يهدف هذا المقال\*\* إلى رصد وتحليل سياسات الاستعمار الاستيطانية التي اعتمدها إسرائيل من أجل تهويد القدس الشرقية بعد العام ١٩٦٧، حيث يُقصد بسياسات التهويد «مجموع ممارسات المحو والإحلال الرمزية والفعلية التي اعتمدها دولة إسرائيل من أجل إخفاء الطابع اليهودي على المكان وتغيير طابعه وسماته الديمغرافية والطوبوغرافية».

ويركز المقال، بشكل خاص، على العلاقة المتشابكة بين سياسات الاستيطان الإحلالية والتهويدية التي اعتمدها إسرائيل وبين سياسات تشكيل و«إنتاج» الفلسطينيين في القدس كسكان «مارقين» يتموقعون دائما «على حافة الجنحة»، ويشكل وجودهم مصدرا للخطر المستمر على النظام العام.

وبصورة عملية، انتظمت سياسات الإحلال والمحو التي اتبعتها إسرائيل بهدف «تهويد القدس» في أربعة محاور متشابكة ومتراطة ومتفاعلة:

(\*) المديرة العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار

\*\* أعد المقال بالتعاون مع مركز المعلومات البديلة.

بلورت الدولة الإسرائيلية خططها القومية الخاصة بمدينة القدس، فسعت بواسطتها إلى قلب المشهد الديمغرافي والحضاري وإعادة هندسته إثنياً، بحيث يتحول اليهود إلى أكتية والعرب إلى أقلية غير فاعلة. وقد عللت فعلها الاستعماري- الاستيطاني وضمها للقدس الشرقية بأنه «إحقاق حق تاريخي»، إذ اعتبرت إسرائيل - على لسان كل سياسيها تقريباً وبلغه تمزج بين الشاعرية والانفعال والمسيانية السياسية - أنها لم تحتل القدس العام ١٩٦٧ بل «حررت» المدينة وأن اليهود يعودون إلى مدينتهم التي حلموا بها طوال ألقى عام، وأن أي وجود آخر في المدينة طيلة هذه الأعوام لم يكن سوى وجود عابر وغير محسوب.

الإثني التي مورست في البلاد خلال العام ١٩٤٨ (Ghanim) 2009, Pappé 2006, Benvenisti, 2000, al-Khalidi, 1959, 2005, 1961 (العارف 1951-1956)) وما شمله ذلك من هدم للقوى وإزالة معالمها من الوجود، أو باللجوء إلى سياسات تغيير ملامح المكان الديمغرافية والجغرافية، من خلال ممارسة أنماط من «القوة الحيوية» التي تعمل على الهندسة الإثنية للتركيبة السكانية والجغرافية وتوزيعها في الحيز.

ويشير مفهوم «القوة الحيوية» بحسب فوكو (١٩٧٦) إلى أنماط من القوة التي تمارس على الأفراد أساساً من خلال اعتبارهم كائنات حية: سياسات تهتم بالأفراد كأعضاء في مجموعة السكان، وهو ما يعني عملياً التعامل مع كل الممارسات والسلوكيات الفردية الخاصة، مثل النشاط الجنسي للفرد وخصوبته، باعتبارها مواضع متصلة بالسياسات القومية والقوة والسلطة السيادية. وقد أوضح فوكو، في محاضراته لاحقاً، أنه «يجب الدفاع عن المجتمع بسيطرة الدولة على البيولوجيا» (٢٤٠:٢٠٠٣). وفي السياق الاستعماري الاستيطاني، الذي يتأسس أصلاً على منطق الإحلال والمحو (Wolfe 2009)، تصبح «سيطرة الدولة على البيولوجيا» الأداة الأهم في رسم المشهد السكاني المرغوب والمراد، حيث تتم صياغة الخطط «القومية» الكبرى ويتم رصد الميزانيات الطائلة بغية التقليل من الأجساد التي تحسب على الفئات المعادية وغير المرغوبة، مقابل الاستثمار في الأجساد المرغوبة التي تحسب على الفئة المرغوبة والمرادة، ثم العمل على زيادتها إحصائياً.

وفي هذا السياق بلورت الدولة الإسرائيلية خططها القومية الخاصة بمدينة القدس، فسعت بواسطتها إلى قلب المشهد الديمغرافي والحضاري وإعادة هندسته إثنياً، بحيث يتحول اليهود إلى أكتية والعرب إلى أقلية غير فاعلة. وقد عللت فعلها الاستعماري- الاستيطاني وضمها للقدس الشرقية بأنه «إحقاق حق تاريخي»، إذ اعتبرت إسرائيل - على لسان كل سياسيها تقريباً وبلغه تمزج بين الشاعرية والانفعال والمسيانية السياسية - أنها لم تحتل القدس العام ١٩٦٧ بل «حررت» المدينة وأن اليهود يعودون

وهو ما يعني أن دمج المقدسيين قانونياً في النظام السياسي الإسرائيلي يتم من خلال «إقصائهم» وتمييزهم عن المواطنين والتعامل معهم كأنهم «الشاذ النموذجي».

#### ٤. المحور الأمني - الجسدي: يتمثل في اعتبار الجسد

الفلسطيني في القدس مصدراً للخطر والفوضى (الديمغرافية والأمنية) يهدد تعميم النموذج المرغوب «للمواطن»، وهو ما يعني تعريضه للتهديد الدائم الذي تتم مواجهته بالإبعاد والإزالة عن الحيز من أجل «الحفاظ على السلامة العامة للجماعة» (المزيد عن هذه العلاقة انظر Wolfe 2001 2008, Rifkin 2009, Mbembe 2003, (Ghanim 2008, Scott Lauria Morgensen 2011).

### ١٩٦٧: السياسة الحيوية للاستيطان الاستعماري

يُميز لورينزو فيراسيني (2011 Lorenzo Veracini) بين الاستعمار بشكل عام والاستعمار الاستيطاني بشكل خاص، من حيث الأهداف التي تحركهما، ويشير إلى أن الاستعمار يُعرّف على أنه هيمنة خارجية (exogenous domination) تمتاز بميزتين إثنيتين: الأولى، عملية الانتقال إلى مكان جديد، والثانية، وجود علاقات غير متساوية من السيطرة والهيمنة في الأماكن الجديدة. وتشكل عمليات السيطرة والهيمنة والهدف الذي يحرك المستعمر بدايات التفريق بين أشكال الاستعمار، إذ كما يكتب فيراسيني لا يتساوى القول «اشتغل من أجلي» مع القول «ارحل»،<sup>٢</sup> وهو ما يمكن أن يشكل عملياً فرقاً بين الاستعمار الذي يتأسس على نواضع اقتصادية، كما حدث في جنوب إفريقيا، وبين الاستعمار الصهيوني لفلسطين. فقد رأى الأول في سكان البلاد قوة عمل رخيصة وعمد إلى استخدامها لتحقيق مصالحه الاقتصادية، فيما اعتبر المستعمر الصهيوني ابن البلاد الفلسطيني عبء أمام تحقيق أهدافه في إقامة الدولة اليهودية فلجأ إلى إبعاده بالقوة، تارة، من خلال سياسات التطهير

حدودها الجديدة التي وضعتها إسرائيل الـ ٧٠ كم مربعا ، ما يعني أن ٩١٪ من الأراضي التي ضمتها إسرائيل على أساس كونها «جزءاً من القدس» لم تكن كذلك قبل الاحتلال، وهو ما ضاعف مساحة القدس إلى ثلاثة أضعاف حجمها السابق وحولها إلى كبرى المدن الإسرائيلية. وقد شملت المساحة الجديدة أراضي ٢٨ قرية فلسطينية من غير سكانها، جزء منها من قرى القدس التي تم اعتبارها لاحقا جزءا من الضفة الغربية، وأخرى تتبع لبلدية بيت جالا وبيت لحم، حيث تمت مصادرة أراضي هذه القرى على أساس اعتبار أصحابها «غائبين»، بحسب «قانون أملاك الغائبين» من العام ١٩٥٠. وقد بلغ تعداد السكان العرب في حدود المناطق التي ضمت إلى القدس بحسب التعداد السكاني الأول الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزي بعد الاحتلال ما يقارب ٦٧ ألف نسمة.<sup>٧</sup> خضعت عملية ترسيم الحدود الجديدة لبلدية القدس، كما يستشف من النقاشات التي دارت في الجلسة الوزارية التي عقدت في ٢٦ حزيران ١٩٦٧، إلى الاعتبارات الديمغرافية، وهدفت عمليا إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد من السكان<sup>٨</sup> الفلسطينيين، وذلك بهدف توفير مساحات واسعة لتوطين سكان يهود، وهو ما حصل فعلا، إذ قامت الدولة الإسرائيلية، منذ

إلى مدينتهم التي حلموا بها طوال ألفي عام، وأن أي وجود آخر في المدينة طيلة هذه الأعوام لم يكن سوى وجود عابر وغير محسوب. وأصرت، على لسان أرفع قياداتها وممثليها، على أنها لن تسمح أبدا بالعودة إلى الورا وأنها ستعمل كل ما في وسعها من أجل سد الطريق أمام أي «عودة» إلى ما كان، وذلك عبر انتهاج ما صار يعرف في القاموس السياسي «تهويد المكان»، والذي يعني عمليا إحلال المشهد اليهودي (الذي صاغته الحركة الصهيونية، بالطبع) مكان المشهد الفلسطيني الأصلي.

وفي سبيل تطبيق ذلك، قامت إسرائيل أولا بتمييز القدس الشرقية عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها رسميا «أراضي محصرة تعود إلى أصحابها»، وذلك على العكس من بقية الأراضي المحتلة التي بقيت العلاقة معها، رسميا على الأقل، ملتبسة، وامتنعت إسرائيل عن ضمها أو الانسحاب منها. وفي مقابل حسم العلاقة مع الأرض على أساس الضم الكامل، حسمت علاقتها مع السكان على أساس «دمجهم من خلال إقصائهم»، إذ تم دمجهم باعتماد قانون تنظيم دخول الأجانب ١٩٥٢ كمقيمين دائمين، كما تم إقصاؤهم عن فئة المواطنين، من جهة، وسلخهم من مكانتهم كـ «سكان أصليين» في أرض تم احتلالها، من جهة أخرى، وهو ما يعني بالتالي تحويل حقهم في الوجود إلى حق مشروط والى واقع مهدد.

## سياسات الضم: أرض أكثر وعرب أقل

أقر الكنيست الإسرائيلي، بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، مباشرة، تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، وذلك بموجب مرسوم ١١ الذي تمت إضافته إلى «مرسوم أنظمة الحكم والقضاء» للعام ١٩٤٨.<sup>٩</sup> وفي ٢٨ حزيران ١٩٦٧ قررت الحكومة الإسرائيلية أن «القدس الشرقية هي جزء من أرض إسرائيل، يسري فيها قانون الدولة، قضاؤها ونظامها الإداري». كما سنّ الكنيست لاحقا، في ٣٠ تموز العام ١٩٨٠<sup>٤</sup> «قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل»، الذي حدد أن «القدس الكاملة والموحدة هي مركز مقرات وعمل رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة ومحكمة العدل العليا». ثم أضيفت إليه لاحقا، في العام ٢٠٠١، ثلاثة بنود جديدة هدفت عمليا إلى سد الطريق أمام أي اتفاق يترتب عنه «استغناء» عن أجزاء من القدس، إذ حددت البنود ٥ - ٧ من القانون أن «حدود القدس هي الحدود التي أقرت في حزيران ١٩٦٧»<sup>١٠</sup>.

لا تشبه حدود القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل بعد العام ١٩٦٧ حدودها قبل الاحتلال، ففيما امتدت مساحة القدس الشرقية خلال الحكم الأردني على مساحة لا تتعدى ٦٤ كم مربعا، تعدت



الطريق إلى القدس من بيت لحم

لا تشبه حدود القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل بعد العام ١٩٦٧ حدودها قبل الاحتلال. ففيما امتدت مساحة القدس الشرقية خلال الحكم الأردني على مساحة لا تتعدى ٦٤ كم مربعة، تعدت حدودها الجديدة التي وضعتها إسرائيل الـ ٧٠ كم مربعة، ما يعني أن ٩١٪ من الأراضي التي ضمتها إسرائيل على أساس كونها «جزءاً من القدس» لم تكن كذلك قبل الاحتلال، وهو ما ضاعف مساحة القدس إلى ثلاثة أضعاف حجمها السابق وحوّلها إلى كبرى المدن الإسرائيلية. وقد شملت المساحة الجديدة أراضي ٢٨ قرية فلسطينية<sup>١</sup> من غير سكانها.

يبين برسم خط حدودي يتوسط خطوط الحدود التي اقترحها كل واحد منهما<sup>١١</sup>.

### تغيير المشهد الديمغرافي

بعد مأسسة الضم وقوننته، وضعت الحكومة الإسرائيلية نصب عينها هدف تغيير المشهد السكاني في المساحة التي تم ضمها فأعلنت أن الهدف بعد «التحرير» هو «توطين اليهود في القدس». ولتنفيذ ذلك، شكلت الحكومة لجنة جديدة أسماها «لجنة إسكان القدس»<sup>١٢</sup> برئاسة ليفي أشكول، الذي وعد أن يعمل بجدية من أجل «توطين اليهود في القدس الشرقية»، وهو ما يعني عمليا نقل جماعات سكانية يهودية إلى تلك المناطق.. وقد أعلن يغال ألون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ١٠/١٢/١٩٦٩ ومن على منبر الكنيست، أن الحكومة تعمل على أن يصل عدد السكان اليهود في نهاية العام ١٩٧٣ إلى ٤٢ ألف نسمة، بينما لم يتجاوز عددهم حينذاك ٣٠٠٠ نسمة قدموا إليها، أصلا، بعد الاحتلال. وأضاف أن الحكومة ستساعد «كل يهودي يريد أن يشتري أو أن يستأجر أراضي في أحياء المدينة»، موضحا أن «القدس الموحدة هي حقيقة أبدية»<sup>١٣</sup> وبالفعل، وبعد عدة أشهر من التخطيط، قامت وزارة الإسكان وإدارة أراضي إسرائيل بنشر خططهما التي تشجع على الاستيطان في شرقي القدس<sup>١٤</sup>، كما تم إعلان القدس الشرقية منطقة تطوير (أ) أي ذات أولوية تطويرية، ما يعني إعطاء منحة تساوي ثلث قيمة الاستثمار وإعطاء قروض بفائدة منخفضة تصل حتى ٨٠٪ من قيمة الاستثمار، بما في ذلك المنحة ١٥. وفي المقابل، قامت الحكومة بمصادرة ٢٤٥٠٠ دونم، أي أكثر بقليل من ثلث الأراضي التي ضمتها إلى حدود البلدية، وذلك من أجل إقامة مستوطنات يهودية تجعل العودة إلى واقع ما قبل العام ١٩٦٧ ضربا من المستحيل. وقد تحولت هذه المستوطنات إلى أحياء ضخمة يعيش فيها عشرات الآلاف من المستوطنين<sup>١٥</sup>، إذ يعيش في مستوطنات القدس اليوم

الاحتلال، بتوطين ما يقارب ٢٠٠٠٠٠ نسمة من اليهود في الأراضي التي تم ضمها وقلبت بذلك التركيبة الاثنية-الديمغرافية بعد أن صار المستوطنون اليهود يشكلون نسبة ٤٣٪ من سكان القدس المحتلة.<sup>١٦</sup> لقد سبق إقرار مساحة وحجم ونوع الأراضي التي سيتم ضمها إلى حدود منطقة القدس الجديدة قيام لجنة عسكرية خاصة برئاسة رجب عام زئيفي - الذي كان آنذاك مساعداً لرئيس قسم العمليات في هيئة الأركان العامة - بوضع توصيات لشكل الحدود المقترحة وامتدادها، وتمت مناقشة هذه التوصيات والمصادقة عليها في الجلسة الوزارية الخاصة التي عقدت في ٢٨ حزيران ١٩٦٧.

وفيما تباينت الآراء في داخل اللجنة الوزارية، التي أقيمت من أجل مناقشة وإقرار توصيات لجنة ترسيم الحدود، حول حجم المساحة التي يجب ضمها، فقد ساد إجماع تام على مبدأ الضم وحتميته. فقد أراد زئيفي، مثلا - وهو الذي مثل الجيش في تلك اللجنة - ضم أكبر قدر ممكن من الأراضي إلى حدود البلدية، كما شمل اقتراحه، أيضا، ضم حوالي ثلث أراضي الضفة الغربية، والتي تمتد من مسجد بلال بن رباح جنوبا، مرورا بالعبيدية ووادي القلط وصولا إلى قلنديا. غير أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض من جانب موشيه دايان الذي عارض ضم بعض المساحات بسبب وجود أعداد كبيرة من السكان العرب فيها قائلا:

«أعرف شهية اليهود المفتوحة.... إذن، لن يكون لنا مطار في القدس!! طالما كانت الأرض تحت سيطرتنا فمن الممكن أن نقلع من هناك. أنا لست مع (ضم) قلنديا، ولست مع (ضم) عشر قرى إضافية مع ٢٠ ألف ساكن وفصل الضفة الجنوبية عن الشمالية»<sup>١٧</sup>.

وقد تردد يغال ألون في اتخاذ قراره حول الحدود الأمثل لبلدية القدس «الجديدة»، لأنه ظن أن هذه الحدود ستتحوّل إلى حدود إسرائيل المستقبلية، لذا فقد سعى لاحقا إلى توسيعها وزيادة مساحتها. ومن أجل التوسط بين رأيه ورأي ليفي أشكول، قام

بعد مؤسسة الضم وقانونته، وضعت الحكومة الإسرائيلية نصب عينها هدف تغيير المشهد السكاني في المساحة التي تم ضمها فأعلنت أن الهدف بعد «التحرير» هو «توطين اليهود في القدس». ولتنفيذ ذلك، شكلت الحكومة لجنة جديدة أسمتها «لجنة إسكان القدس»<sup>١٦</sup> برئاسة ليفي أشكول، الذي وعد أن يعمل بجدية من أجل «توطين اليهود في القدس الشرقية»، وهو ما يعني عمليا نقل جماعات سكانية يهودية إلى تلك المناطق. وقد أعلن يغئال ألون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ١٩٦٩/١٢/١٠ ومن على منبر الكنيست، أن الحكومة تعمل على أن يصل عدد السكان اليهود في نهاية العام ١٩٧٣ إلى ٤٢ ألف نسمة

مستوطنات الخاتم: تشكل دائرة حول الأحياء اليهودية وتضم: «النبى يعقوب» شمال القدس التي أقيمت العام ١٩٧٠ وبلغ عدد سكانها في العام ٢٠٠٩ ما يقارب ٢٢٤٧٨ ألف شخص،<sup>١٨</sup> يوليو ١٩ في جنوب غرب القدس التي أقيمت العام ١٩٧١ وسكن فيها العام ٢٠٠٩ نحو ٣١٩٥٥ نسمة، شرق تلبوت في جنوب شرق القدس أقيمت في العام ١٩٧٣ وبلغ تعداد سكانها العام ٢٠٠٩ نحو ١٤٩٤٣ نسمة،<sup>٢٠</sup> مستوطنة راموت ألون،<sup>٢١</sup> شمال غرب بيت حنينا وأقيمت العام ١٩٧٤ وكان عدد سكانها في العام ٢٠٠٩ نحو ٤٧٢٤٨ نسمة، مستوطنة بسجات زئيف<sup>٢٢</sup> وأقيمت العام ١٩٨٢ وسكن فيها العام ٢٠٠٩ نحو ٤١٨١٦ شخصا.

كان الهدف من عملية نقل السكان اليهود إلى الأراضي الجديدة والخطط القومية التي تم تنفيذها من أجل تغيير الملامح الديمغرافية للمكان، فرض الوقائع على الأرض وتأكيد استحالة العودة إلى المشهد السابق. لكن عملية التدخل العنيف من أجل تغيير المشهد الإثني من دون الالتفات إلى وجود سكان أصليين ما كان لها أن تتسم دون وجود مخيال استعماري للحيز المحتل كحيز خال، على الأقل، «من النوات المحسوبة» وينتظر «من يسكنه»، ومن دون توفر رافعة قانونية تسمح بـ «عدم أخذهم بالحسبان».

### المكان الخاوي وبناء المقدسي كذات بيولوجية

يعكس تعامل الدولة المحتلة مع القدس كحيز خاوي ومكان فارغ المخيال الاستعماري الصهيوني تجاه المكان والذي لا ينكر بالضرورة وجود بشر في الحيز المحتل، لكنه ينكر وجود نوات سياسية أو «نوات محسوبة» في هذا الحيز فيمحوها، بالتالي، رمزيا من المكان.

تاريخيا، زخرت الأدبيات الصهيونية بتمثيلات<sup>٢٣</sup> للفلسطينيين بوصفهم الآخر المختلف والمغاير<sup>٢٤</sup> وهو ما تجلى في التمثيلات البصرية واللغوية للعربي في الخطابات الصهيونية الأولى. ففي

حوالي ١٩٠ ألف يهودي مقابل ٢٦٨٠٦ ألف مواطن فلسطيني يشكلون حوالي ٣٥٪<sup>١٧</sup> من العدد الكلي لسكان القدس بشقيها الشرقي والغربي، والذي يصل إلى ٧٦٠٠٠٠ نسمة.

بداية، تبنت إسرائيل خطتين إسكائيتين إستراتيجيتين لتغيير المعالم الديمغرافية والجغرافية للأراضي التي ضمتها إلى حدود بلدية القدس، أهمها «خطة القفل» و«خطة الخاتم»، أسفرتا عن إقامة نوعين من المستوطنات.

**خطة مستوطنات القفل** - وتضم: التلة الفرنسية، التي أقيمت في العام ١٩٧١ على الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧ ووصل تعداد سكانها العام ٢٠٠٩ إلى ٧٣٢٠ نسمة، حي رامات أشكول الذي يبلغ عدد سكانه ٩٤٢١ نسمة، حي معالوت دفنا الذي أقيم العام ١٩٧٢ وبلغ تعداد سكانه العام ٢٠٠٩ حوالي ٤٣٣٤ نسمة، وحي جبعات همبتار الذي أقيم العام ١٩٧٠. وهذه لا تعتبر في الخطاب الإسرائيلي الدارج مستوطنات بل يتم تسويقها بوصفها جزءا من المشهد الإسرائيلي الطبيعي. وعندما يجري الحديث عن الاستيطان في القدس فإنه يقصد، في العادة، البؤر التي يقوم باستحداثها وإقامتها مستوطنو اليمين في لب الأحياء العربية، مثل سلوان والشيخ جراح أو داخل البلدة القديمة. وعلى الرغم من أن هذه الأحياء مقامة على أراض محتلة منذ العام ١٩٦٧، بل أقيمت بشكل مقصود في إطار خطة «شخونوت هباريح - أحياء القفل»، التي هدفت - كما يشير اسمها - إلى إغلاق منطقة هار هاتسوفيم في داخل مساحة الدولة الإسرائيلية، وبالتالي فصلها نهائيا عن أراضي الضفة.

ومن الممكن ربط هذا بالتركيبة السكانية لهذه الأحياء التي تنتمي في غالبيتها للشريحة العلمانية ذات التوجه الصهيوني العمالي التي تعكس التركيبة السياسية المهيمنة وتقف على يسار اليمين الوسطي الليبرالي، كما تعكس قناعة بإمكانية شرعنة هذه المستوطنات دوليا إذا ما تمت إعادة إنتاجها كمكان مختلف و«طبيعي».

كتابه «الصورة تسبق الأسطورة»، الذي حلل صورة الفلسطيني في السينما الصهيونية الأولى، أشار الباحث الفلسطيني عبد الجعبة إلى أن «السكان الأصليين يقدمون كمجموعة من العابرين المتوحشين والعوانيين، والمعتادين على التنقل وعلى التهديد، وهم، بعكس المستوطنين الصهيونيين، لا يرتبطون بالأرض، ولا هم منها، لأنهم في الغالب طارئون لا يستحقونها»<sup>٢٥</sup>. هذا، بينما تم النظر إلى الحيز بوصفه حيزا جغرافيا خاليا من السكان (المعتبرين)، وهو ما عكسته مقولة يسرائيل زانغويل «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» في نهاية القرن التاسع عشر، ومقولة الشاعرة نوعمي شيمر «سوق المدينة خاوية» في قصيدتها «أورشليم من ذهب»، التي كتبتها عشية احتلال بقية أراضي فلسطين في العام ١٩٦٧، حيث لا يدور الحديث على خواء فيزيائي-جسدي للمكان من نوات البشر بقدر ما يدور عن خواء أنطولوجي للمكان من نوات إنسانية معتبرة سياسيا أو مهياة للفعل السياسي، مع الإقرار بحضورها كنوات بيولوجية تستحضر من خلال صور العربي البدائي والهمجي الفج.<sup>٢٦</sup>

وعمليا، يشكل النظر إلى الحيز المستعمر بوصفه مكانا خاويا مركبا مهما في الفكر الاستعماري الصهيوني، الذي عبرت عنه خير تعبير الشاعرة الإسرائيلية نوعمي شيمر عشية احتلال القدس في قصيدتها «أورشليم من ذهب» (كتبت القصيدة قبل الاحتلال بفترة قصيرة ثم أضافت إليها الشاعرة بعض الأبيات بعد الاحتلال للاحتفاء به). تصف شيمر في قصيدتها هذه سوق المدينة الخاوية وآبارها الجافة وحالة الحزن والكآبة التي تسيطر عليها، مع أنها في الحقيقة كانت تكتظ بالسكان، فتقول:

يا أورشليم التي من ذهب

من نحاس وفضياء

سوف أكون كما أنا جميع قصائدك.

كيف جفت الآبار.

ساحة السوق تنتصب خاوية

ما من أحد يؤم جبل الهيكل

داخل المدينة القديمة

وفي الكهوف الصخرية

تنتحب الرياح

وما من أحد يهبط إلى البحر الميت

على طريق أريحا.

ولكي نفهم مقولة الخواء التي صاغتها شيمر، ومقولة «إسكان

القدس الشرقية» التي صكها ليفي اشكول، من المفيد أن نعود إلى إضاءات حنة أرندت في كتابها «الشرط الإنساني» (١٩٥٨) وتمييزها بين أنواع الممارسة الإنسانية، حيث تميز أرندت بين ثلاثة أنواع من الممارسة الإنسانية: «الفعل» (action) الذي يحيل إلى الفعاليات التي تحدث بين البشر ويشكل شرطا مسبقا للفعل السياسي (political activity)، و«العمل» (work) وتعرفه بأنه فعل لإنتاج عالم الأشياء، و«الشغل» (labor) الذي يحيل إلى فعل موجه لتلبية الاحتياجات البيولوجية البشرية (1998: 22-23).

يتميز «الشغل» عن «الفعل» بكونه ممارسة يتقاسمها البشر مع بقية الكائنات الحية من أجل البقاء. أما «الفعل» فهو الممارسة التي تميز البشر وتفرقهم عن باقي الكائنات الحية. وبالعودة إلى كلمات شيمر، فإن القصيدة تعكس الميخال الاستعماري الإسرائيلي تجاه المكان الفلسطيني عامة، والمقدس خاصة، وهي لا تعني بالضرورة إنكار الوجود الفيزيائي للفلسطينيين كمجموعة أجساد حية تتناثر في خلفية المكان، بل إنكار وجود الفلسطيني كذات سياسية، أي ذات قادرة على الخروج من دائرة حاجاتها الطبيعية والبيولوجية إلى دائرة الفعل السياسي، إذ لا ينكر أحد أن المدينة المحتلة كانت مزدحمة بالسكان وأن سوقها كانت مفعمة بالحركة، لكن هذا الوجود بالنسبة للمستعمر الذي يطل من خلال شيمر هو وجود غير معهود، ولا يحسب، لأن الوجود الوحيد الذي يُحسب هو وجود «الجماعة - النموذج» التي هي الجماعة اليهودية، وهو ما عبرت عنه شيمر بقولها:

«إن المكان الخالي من اليهود يعد بالنسبة لي كوكبا ميتا،

وأرض إسرائيل الخالية من اليهود هي بالنسبة لي أرض

جرداء خاوية»<sup>٢٧</sup>.

تقتضي الضرورة اذن، بحكم الميخال الاستعماري للمكان الخاوي إحياء المكان واعادة الروح اليه. هكذا ستوجه سياسات الاستعمار الى زرع المكان بحياة جديدة تكون محسوبة، هي تحديدا الحياة اليهودية التي يجب السعي وبسرعة كبيرة الى جلبها، وكما قال دافيد بن غوريون بعد احتلال القدس في العام ١٩٦٧<sup>٢٨</sup>:

«يجب جلب يهود إلى شرقي القدس، بأي ثمن. يجب

إسكان أعداد غفيرة من اليهود خلال وقت قصير. سيقبل

اليهود السكن في شرقي القدس حتى في أكواخ. يجب عدم

الانتظار لبناء أحياء منظمة. المهم أن يكون هناك يهود».

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الفلسطيني لم يظهر فقط بوصفه «آخر اليهودي الصهيوني ونقيضه»، بل حضر في بعض الأدبيات الصهيونية الرائدة بوصفه «ذاتا سياسية وقومية». فقد كتب زئيف جابوتنسكي، مثلا، في مقالته «الجدار الحديدي»<sup>٢٩</sup> إن

يعكس تعامل الدولة المحتلة مع القدس كحيز خاو ومكان فارغ  
المخيل الاستعماري الصهيوني تجاه المكان والذي لا ينكر بالضرورة  
وجود بشر في الحيز المحتل، لكنه ينكر وجود ذات سياسية أو «ذوات  
محسوبة» في هذا الحيز فيمحوها، بالتالي، رمزيا من المكان

المشاريع الاستيطانية الاستعمارية في القدس الشرقية، حيث عملت إسرائيل، بعد الاحتلال مباشرة، على إدماج الفلسطينيين المقدسيين في القانون الإسرائيلي كمختلفين ومتميزين، وذلك من خلال تصنيف مكانتهم بالاستناد إلى «قانون الدخول إلى إسرائيل» من العام ١٩٥٢<sup>٣٢</sup> والذي استهدف تنظيم دخول الأجانب الذين يأتون إلى إسرائيل وهم لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، إذ تتيح هذه المكانة «حيزا للتعامل القانوني المختلف» وتحويلهم المتدرج إلى ساكنين مارقين في وطنهم يهددون، بمجرد وجودهم، وجود «المواطن المعياري» الذي يجب الدفاع عنه والاستثمار فيه ومن أجله (Agamben 1998 Foucault 1977 1991 2003)

سوسيولوجيا، يعرف «المارق» بأنه الخارج عن الجماعة وعن قوانينها أو ناموسها. ويدمج المروق، بعكس النبذ، بين البعد الزمكاني، بكونه يحيل إلى واقع مؤقت وعابر ومتحرك وغير ثابت، وبين البعد القانوني، بكونه يشير إلى فعل «غير قانوني» من وجهة نظر القوة المسيطرة، على الأقل، حيث يبادر شخص أو جماعة إلى خرق الحدود والخروج بالتالي إلى خارج الجماعة. وقد جاء في «لسان العرب»: المروق أن يُنفذ السهم الرمية فيخرج طرفه من الجانب الآخر وسائرة فسي جوفها»، وهو ما يحيل إلى ظرفية الحال، ويذكر أيضا الخروج من شيء من غير مدخله، وهو ما يحيل إلى فعل غير قانوني تتم فيه ممارسة الاختراق. ويختلف المارق بذلك عن المنبوذ الذي يظل، رغم نبذه ورفضه اجتماعيا ووضع الحدود بينه وبين سائر الجماعة، جزءا من التركيبة الاجتماعية للجماعة ومن بنيتها العامة وليس خارجها، وأن كان جزؤها غير المرغوب فيه والمرفوض كحال «المنبوذين في نظام الكاست الهندي»، أو «حال اليهود في أوروبا» (وإن تم تحويلهم لاحقا إلى مارقين) كما كتب عنه ماكس فيبر، وإلى حد ما أيضا حال الفلسطينيين في إسرائيل الذين رغم كونهم «غير مرغوب فيهم» في الدولة إلا إنهم، مع ذلك، جزء من جماعة المواطنين يتم التعامل معهم (ولو شكليا) كمواطنين، على الرغم من كونهم في منزلة متدنية في الدولة ويتم التمييز ضدهم والسعي نحو السيطرة عليهم. أما المارق

«الفلسطينيين أمّة وليسوا همجا»، فيما أبدى بن غوريون تفهمه لمعارضة الفلسطينيين للمشروع الصهيوني حين كتب:

«لو كنت عربيا، لما وافقت على أي اتفاق مع إسرائيل. هذا أمر طبيعي، فنحن أخذنا بلادهم... نعم، إن الله وعدنا بهذه الأرض ولكن هذا أمر لا يهمهم، فإلها ليس إلههم. لقد أتينا من إسرائيل وهذا صحيح. ولكن هذا حصل منذ ألفي عام، فما الذي يدعوهم لأن يعيروه اهتماما؟ [...] إنهم يرون شيئا واحدا فقط: إننا جننا وسرقنا بلادهم، فلماذا عليهم أن يقبلوا بهذا الأمر؟»<sup>٣٠</sup>

وتكرر الموقف ذاته لاحقا عند إيهود باراك خلال مقابلة صحافية مع جدعون ليفي، إذ قال: «لو كنت فلسطينيا وفي سن ملائمة لكنت انضمت إلى منظمة إرهابية»<sup>٣١</sup> وهو ما يعني تفهما ليس فقط لمعارضة الفلسطينيين للمشروع الصهيوني على تجلياته، بل تماهيا مع الفلسطيني واعتباره «يهوديا معكوسا» له تطلعات سياسية متطابقة مع التطلعات اليهودية القومية (مسعد ٢٠٠٩، ٢٩).

غير أن صورة الفلسطيني كذات قومية سياسية تشكل أولا الهامش وليس المستن، والأهم أنها تأتي عادة من أجل تفسير «العداء المستديم» الذي يكنه الفلسطيني للإسرائيلي واليهودي الصهيوني، هذا العداء الذي تحول بحسب عدي أوفير وأرييلا أزولاي مع الوقت «إلى سمة شخصية وجهرية للفلسطينيين»<sup>٣٢</sup> (٢٠١١) مما يتيح عمليا تبرير كل سياسات القوة والقمع التي تقوم بها السلطة تجاههم، وذلك من باب اعتبار الصراع صراعا وجوديا بين «الطرفين»، يغدو معه التطهير والطرده نتيجة حتمية لهذا الفهم، وضرورة قصوى من أجل «البقاء».

### التصنيف القانوني وإنتاج المقيم المارق

مقابل عملية تمثيل الفلسطيني كذات غير سياسية، لعب التصنيف القانوني للسكان دورا مهما في السعي إلى تنفيذ

غير أن صورة الفلسطينيين كذات قومية سياسية تشكل أولا الهامش وليس المتن، والأهم أنها تأتي عادة من أجل تفسير «العداء المستديم» الذي يكنه الفلسطيني للإسرائيلي واليهودي الصهيوني، هذا العداء الذي تحول بحسب عدي أوفير وأريئلا أزولاي مع الوقت «إلى سمة شخصية وجوهرية للفلسطينيين» (٢٠١١) مما يتيح عمليا تبرير كل سياسات القوة والقمع التي تقوم بها السلطة تجاههم، وذلك من باب اعتبار الصراع صراعا وجوديا بين «الطرفين»، يغدو معه التطهير والطرده نتيجة حتمية لهذا الفهم، وضرورة قصوى من أجل «البقاء».

في التنقل بحرية داخل حدود إسرائيل، ومزايا التأمين الصحي والاجتماعي، فيما تمنع عنهم فقط بعض الحقوق، مثل الحق في المشاركة في انتخابات البرلمان أو الترشح لهذه الانتخابات. يتشكل المعنى السياسي والعملي لتصنيف المكانة القانونية للمقدسيين ضمن فئة «الإقامة الدائمة» من خلال علاقته بالبنية الاستعمارية - الاستيطانية للدولة، ومن خلال مقاربتها واختلافها مع مجموعة الصيغ القانونية التي تسعى إلى تنظيم وجود الأجانب والراغبين في الدخول إلى هذه الدولة، في مقابل كل من هم مواطنون أو مهيأون للمواطنة (القصد اليهود الذين يحملون تأشيرة عوليه)، إذ يتبلور معناها من خلال وضع الفلسطيني المقدسي كاستثناء للمواطن (من هو ليس مواطنا... أو من هو ليس مواطنا أو عوليه) ومن خلال وضعه في مقابل المواطن أو «المواطن المحتمل - العوليه» ضمن مجموعة من الآخرين الغرباء الراغبين في الدخول إلى البلاد أو في البقاء فيها، وهو ما يعني قولبة الأصلاني كأجنبي وغريب في وطنه وتحويل المواطن اليهودي-الإسرائيلي المستعمر إلى حالة الوجود الثابتة.

ويفضّل القانون الحالات العديدة التي يستطيع فيها وزير الداخلية سحب تصريح الإقامة من حامله، بينما لا يوضح الشروط التي تمنح بموجبها الإقامة الدائمة، وهو ما يعني أن منح الإقامة، أو سحبها، هو حيز ضبابي يدار بحسب توجهات الوزراء وأهوائهم الأيديولوجية، ما يفتح مجالاً لتمير سياسات «متشددة» كما يحدث عمليا منذ العام ٢٠٠٠، أو أقل تشددا تبعا لرغبة وزير الداخلية وتوجهاته.

ليس ثمة في القوانين الإسرائيلية تعريف واضح للمقيم، وفيما عدا قانون الدخول إلى إسرائيل، الذي يحدد أنواع الإقامة، ليست هناك إشارة في القوانين الإسرائيلية إلى المقيم كفئة قانونية، إلا في أنظمة ضريبة الدخل والتأمين الوطني، ولأحقا في تنظيم وجود العمال الأجانب في إسرائيل (العام ٢٠٠٧).

وتتقرر أهلية الإقامة بالاعتماد على الواقع العيني، وهي

فهو من يتم السعي إلى إخراجه عن الجماعة أولا والحيز (المستعمر) ثانيا، عبر تبني سلسلة من الأفعال والممارسات المقصودة.

بعد ضم القدس الشرقية بحدودها الجديدة، قامت إسرائيل بإجراء تعداد سكاني في القدس الشرقية ومنحت كل من تواجد في نطاق منطقة نفوذ القدس الجديدة مكانة «مقيم دائم» (توشاف كيفج)٣٠. وبموجب ذلك، منح حوالي ٦٦ ألف مقدسي مكانة «المقيم الدائم»، بينما استثنى من ذلك جميع سكان القدس الذين لم يتواجدوا فيها إبان إجراء التعداد، بغض النظر عن الأسباب.

١. (أ) كل من هو ليس مواطنا إسرائيليا، يمكن أن يدخل إلى إسرائيل بموجب «تصريح عوليه (مهاجر)»، أو بموجب هذا القانون.

(ب) كل من هو ليس مواطنا إسرائيليا و/ أو كل من لا يملك «تصريح عوليه» أو «شهادة عوليه»، تكون إقامته في إسرائيل وفق «تصريح إقامة» بموجب هذا القانون.

## أنواع تصاريح ورخص الإقامة

٢. أ. وزير الداخلية مخول بإعطاء:
  ١. تصريح ورخصة إقامة/ عبور- تصل حتى خمسة أيام.
  ٢. تصريح ورخصة إقامة/ زيارة - حتى ثلاثة أشهر.
  ٣. تصريح ورخصة إقامة طارئة - حتى ثلاث سنوات.
  ٤. تصريح ورخصة إقامة دائمة.
  ٥. تصريح مؤقت لإقامة زيارة - لمن يتواجد في إسرائيل من غير تصريح إقامة وصدر بحقه أمر إبعاد- حتى خروجه من إسرائيل أو إبعاده عنها.

وبموجب البند ٤، ١، ٢ من القانون أعلاه، قام وزير الداخلية الإسرائيلية في العام ١٩٦٧ بمنح سكان القدس المحتلة تصريحا للإقامة الدائمة في القدس، بحيث يترتب على هذه الإقامة حصول المقيم على بعض الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، مثل الحق



خاصة ومعقدة ومذكورة في نص القانون، ناهيك عن أن المواطنة لا تسحب من الشخص الذي يحملها إذا ما ترك الدولة التي يحمل مواطنتها، سواء بشكل مؤقت لبضع سنوات أم حتى بشكل نهائي في حال هاجر منها. لكن من يحمل مكانة «المقيم»، مثل الفلسطينيين في القدس الشرقية، تكون مكانته هذه مشروطة وقابلة للسحب بسهولة، وخاصة في حال الادعاء بأنه قد كُفَّ عن السكن في حدود الدولة وانتقل إلى دولة أخرى. لكن مكانة المقيم التي أعطيت للمقدسيين تختلف، في المقابل، عن تصريح الإقامة الدائمة الذي يُمنح للأجنبي في الدولة التي يريد أن يندمج فيها، لكونه يدخل مسارا باتجاه التوطن، كما هي الحال في أميركا وأوروبا، بينما يحدث العكس تماما مع الساكن الأصلي، لأن تحول المواطن والمقيم الأصلي في دولة استعمارية محتلة نحو صيغة «الإقامة» المشروطة (بإثبات مركز حياته) يعني عمليا الدخول في الاتجاه المعاكس الذي ينتهي إلى نزع مكانته الشرعية وإقصائه إلى خارج المكان.

ولتوضيح مسألة الدخول في الاتجاه العكسي، من الأصلانية إلى المروق، نورد القصتين التاليتين:

- في ٢٢ من تشرين الثاني ٢٠١٠ تسلمت سلوى رسالة من مؤسسة «التأمين الوطني» تطالبها بتعبئة نموذج حول مكان سكنها في السنوات السابقة وتدعيه بالأوراق والمستندات التي تثبت مكان سكنها. وقد مُنحت سلوى مهلة ٢١ يوما لإنجاز ذلك، وإلا فستعرض نفسها لإجراءات قانونية من باب

مشروطة (وبالتالي مؤقتة) «بإثبات حاملها شروطا محددة تمكنه من الحصول عليها، من بينها إثبات أن «مركز حياته» يقع في حدود نفوذ الدولة». وقد ورد في صفحة التأمين الوطني أن المقيم هو:

« الشخص الذي مركز حياته في إسرائيل، مثلاً مكان السكن الدائم، مكان مكوث العائلة، المكان الذي يتلقى فيه الأولاد تعليمهم، مكان العمل الأساسي، مكان التعليم. ينبغي على من يدعي أنه مقيم إثبات ذلك»<sup>٣٦</sup>.

وفي حال فشل المعني في إثبات أن مركز حياته هو في حدود إسرائيل تسحب منه مكانة المقيم الدائم ويتحول إلى «ساكن غير شرعي» في بلده. لكن، ما هي بالضبط «حدود إسرائيل»؟ ما هي منطقة نفوذ هذه الدولة؟ ومن يحددها وكيف في ظل الاستيطان اليهودي الموزع في الأراضي المحتلة؟ وكيف يتم تحديد المناطق الشرعية للإقامة وتلك غير الشرعية؟

فطبقا للقانون الإسرائيلي، تشكل المستوطنات الموزعة في الضفة الغربية مناطق نفوذ إسرائيلية بينما تعتبر الرام أو ضاحية البريد، التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، «منطقة أجنبية»، ما يعني أن من يقيم فيها تُسحب منه الهوية الزرقاء ويُمنع من دخول القدس.

تختلف مكانة «المقيم» عن مكانة «المواطن»، إذ إن المواطنة تُمنح للفرد مدى الحياة ويكون من الصعب جدا سحبها، إلا في إجراءات



جنود في البلدة القديمة في القدس

تختلف مكانة «المقيم» عن مكانة «المواطن»، إذ إن المواطنة تُمنح للفرد مدى الحياة ويكون من الصعب جدا سحبها، إلا في إجراءات خاصة ومعقدة ومذكورة في نص القانون، ناهيك عن أن المواطنة لا تسحب من الشخص الذي يحملها إذا ما ترك الدولة التي يحمل مواطنتها، سواء بشكل مؤقت لبضع سنوات أم حتى بشكل نهائي في حال هاجر منها، لكن من يحمل مكانة «المقيم»، مثل الفلسطينيين في القدس الشرقية، تكون مكانته هذه مشروطة وقابلة للسحب بسهولة، وخاصة في حال الادعاء بأنه قد كُف عن السكن في حدود الدولة وانتقل إلى دولة أخرى. لكن مكانة المقيم التي أعطيت للمقدسيين، تختلف، في المقابل، عن تصريح الإقامة الدائمة الذي يُمنح للأجنبي في الدولة التي يريد أن يندمج فيها، لكونه يدخل مسارا باتجاه التوطن، كما هي الحال في أميركا وأوروبا، بينما يحدث العكس تماما مع الساكن الأصلي

وشقيقها في البيت نفسه. في أحد الأيام وبينما كانت متواجدة في المسجد الأقصى، اتصل بها شخص وادعى (كاذبا) بأنه من البريد المستعجل وأن عليها الحضور بسرعة من أجل التوقيع على استلام طرد بريدي. أخبرته بأنها ستأتي في الحال. كانت سرية تؤدي الصلاة في المسجد الأقصى، وبالفعل خرجت مسرعة إلى بيتها غير أنها حين وصلت لم تجد هناك أحدا. بعد عدة أيام، استلمت سرية رسالة من التأمين الوطني تبلغها عدم أهليتها وأحقيتها للحصول على مخصصات التأمين لأنها «لا تسكن عمليا ضمن حدود إسرائيل».<sup>٢٧</sup>

للوهلة الأولى، وكما أشرت سابقا، تبدو مكانة المقيم أفضل من مكانة الرعية، إذ يتم إسقاط الرعايا من حسابات الدولة، ليس لأنهم شيء بل لأنهم وروح ما كتبه ألتوسير «لا شيء»<sup>٢٨</sup>، فيما يتم التعامل مع المقيم في إطار الإدارة البيو-سياسية للسكان، ليس فقط بوصفه جزءا من المشهد السياسي والاجتماعي العام بل بوصفه أيضا محور ممارسة السلطة السياسية، وهو ما سيتكشف انه ليس وضعا أفضل تماما. فبسبب كونه كذلك، أي بسبب كونه بالذات جزءا من الفئة السكانية التي تقع في حسابات الدولة الديمغرافية (البيولوجية، عمليا) بينما هو في الوقت ذاته الجزء غير المرغوب فيه ومكمن خطر يهدد صورتها المرادة والمرغوبة كدولة يهودية، تصير مهمة الدولة السيطرة عليه ومحاصرته وتقليص حضوره وإبعاده قدر الإمكان عن المشهد المراد، حيث تسعى إلى عرقلة تكاثره وكبحه والسيطرة على حركته العامة باعتباره حامل «الديمغرافيا» العملي ورافعه الجنسية والعرقية، إذ إن الزيادة السكانية لا تتحقق إلا من خلال جسده، كما أن الخطر الديمغرافي ما هو إلا نتاج مباشر لنشاطه الجنسي «المفرط» والخبيث. ولهذا، يتم العمل بمستوى الميكرو من أجل ضبط هذا الجسد، عبر ملاحظته ومطالبتة بإثبات مركز حياته، فيتحول بذاته إلى أرشيف ذاتي مكس بالإثباتات والبراهين والأوراق والمستندات والملفات التي جمعها من المؤسسات

سحب هويتها، أي سحب الأوراق الرسمية التي تعطيها الحق في التواجد في القدس. وقد تم وضع قائمة بالمستندات التي يجب عليها أن توفرها لإثبات مكان سكنها، شملت:

١. رخصة سياقة، رخصة سيارة.
٢. عقد إيجار البيت والفواتير التي تثبت أنها تعيش فيه، مثل فواتير الهاتف والكهرباء والماء وضريبة الأملاك.
٣. أوراق رسمية تثبت انخراط أولادها في مدارس في القدس.
٤. أوراق رسمية عن حساب بنكي تديره في القدس.
٥. شهادات تعليمية.

تبلغ سلوى من العمر ٤٣ عاما وهي أم لثلاثة أولاد: حاتم ابن الرابعة عشرة، إلهام ابنة الثانية عشرة وأحمد ابن العاشرة. وهي مطلقة منذ ٩ سنوات وتتلقى مخصصات التأمين الوطني ومبلغا شهريا لإعالة أولادها من طليقها الذي هاجر إلى أمريكا وتزوج هناك. خلال الأيام التي تلت حصولها على رسالة التأمين الوطني، عملت سلوى جاهدة من أجل توفير الوثائق المطلوبة كاملة. وبعد أن قامت بتسليمها يديا لموظف التأمين، بدأت تنتظر بترقب شديد اليوم الذي سيدق موظف التأمين بابها لكي يتأكد بالفعل من أنها لم تفبرك الوثائق، حتى صارت تتجنب الخروج من البيت كي لا يأتوا في غيابها ويعتبروها غير ساكنة، ما يعني عمليا اتخاذ إجراءات قانونية بحقها تنتهي بسحب الإقامة منها ومن أولادها وتحويلها إلى ساكنة غير شرعية في بيتها الذي ورثته عن أجدادها. وبعد عدة أشهر، في العاشرة من صباح أحد الأيام، دق موظف بلباس مدني باب بيتها. وبعد التحية المؤدبة أبلغها بأنه من طرف التأمين وجاء ليتحقق إن كانت بالفعل تسكن في البيت. دخل إلى البيت، فتح الخزان، قلب ملابسها اليومية، سألها عن مكان غياراتها الداخلية، قلبها ثم أغلق الجارور. دخل غرفة النوم والحمام، قلب وفتش، نظر وابتسم ثم خرج. سرية هي امرأة في الـ ٦٧ من عمرها تسكن في القدس، هي

وإن كان الفلسطيني قد محي مع بدايات الصهيونية باعتباره ذاتا سياسية واعتباره مجرد ذات بيولوجية غير محسوبة، إلا أن فشل الدولة في «السيطرة» على فعله البيولوجي (أو ما يسمى الديمغرافي) سيؤدي إلى طغيان البيولوجي، وذلك بالتوازي مع فشل الدولة في تحقيق أهدافها «الديمغرافية» وتزايد التهديد المنبعث من وجود الفلسطيني كجسد غير مرغوب فيه. وقد عبر نير بركات رئيس بلدية القدس<sup>٤١</sup> عن هذا الخطر المتصاعد الذي يمثله «العربي المقدسي»، بقوله:

«في الماضي كان في القدس ٧٠٪ يهود و٢٠٪ عرب، وهذا هو هدف الحكومة، لكن النسبة اليوم هي ٣٥٪ مقابل ٦٥٪ وهذا تهديد استراتيجي على القدس».

تكمن أهمية متلازمة الفلسطيني - الخطر الديمغرافي في أنها تشكل الفلسطيني وتعيد بناءه في سياق البنية الاستيطانية الاستعمارية في ثنائيات الخطر/ النظام، الانفلات والطبيعة - الأمن القومي، وتحيل جسده إلى ساحة الفعل التي يجب تنظيمها ومراقبتها، حيث يتم ربط البيانات السكانية ودوال سلوكه الجنسي من حيث الولادة المرتفعة مقابل انخفاض نسبة الوفيات (وهو ما

المختلفة لكي يرفعها في حال الحاجة إلى إثبات ما يطلب منه إثباته. ذلك إن عدم توفير هذه الوثائق أو تعذر إيجادها، لأي سبب كان، يعني ببساطة تحويل المقيم إلى «ساكن مارق» في بلده. وعندما يكون وجوده أصلا «مصدرا للخطر الديمغرافي» وتهديدا للتوازن الديمغرافي، فإن عدم توفير هذه الأوراق، وإتباع سياسة مستمرة من عدم الوضوح والضبابية والتغيير المتواصل للشروط التي يجب استيفاؤها يعني تحويل البيروقراطية إلى أداة مركزية لتقليل منسوب الخطر العام المحقق الذي يمثله وجود الفلسطيني في حيز يطرح شعار تهويده كل صباح ومساء.<sup>٤٢</sup>

### متلازمة الجسد الفلسطيني والخطر البيولوجي

على الرغم من ظهور دراسات نقدية وتيارات فكرية تنقض تمثيلات الفلسطيني الاستشراقية والجوهرانية، إلا أن تمثيلات الفلسطيني بوصفه آخر اليهودي - الصهيوني لم تختف، بل تم تحويرها وتشذيبها وإعادة إنتاجها في صيغ خطابية جديدة تتمحور حول الخطر الديمغرافي والقنبلة الديمغرافية والقنبلة الموقوتة، وتأخذ «مشروعيتها» من خلال ربطها بالنظرية العلمية الجيو- ديمغرافية وتحليلها ضمن متلازمة الديمغرافيا والخطر القومي.<sup>٤٣</sup>



عزل القدس

يعاد إلى دور الدولة المتطور) مع الخطر القومي المتربص بالجماعة والخوف من «تحول» مصيري يستوجب «مقاومته ووضع وتنفيذ الخطط القومية التي تعزز الوجود «النموذجي» والمرغوب للمستعمر المستوطن مقابل العمل على كبح الخطر».

وكانت الحكومات الإسرائيلية المتتالية قد وضعت نصب أعينها ضرورة الوصول إلى هدف ديمغرافي دائم في القدس لا تتعدى فيه نسبة العرب ٣٠٪، مقابل ٧٠٪ من اليهود. وقد ظل هذا هدف الحكومات حتى العام ١٩٨٥. لكن عدم قدرة الدولة على التحكم باجتذاب يهود إلى القدس، أولاً، وارتفاع نسبة التكاثر عند العرب كما تدل الدوال الإحصائية المتواترة، ثانياً، أدت إلى تغيير هذا الهدف. وفي خطة التنظيم القطرية ٣٥، حددت الحكومة هدفاً لزيادة تعداد السكان في منطقة القدس إلى مليون وستين ألفاً للعام ٢٠٢٠ دون أن تحدد التقسيمية الإثنية، وهو ما تم في خطة التنظيم ٢٠/١ التي وضعت هدف الوصول إلى ٨٥٠ ألف ساكن في القدس في العام ٢٠٢٠ يشكل فيها اليهود ٦٥٪ مقابل ٣٥٪ من العرب، وهي النسبة القائمة اليوم. لكن التوقعات بتزايد السكان العرب، بسبب نسبة التكاثر العالية، إضافة إلى انتقال الكثير من السكان العرب إلى القدس بسبب بناء جدار الفصل، ناهيك عن توقع حصول هجرة يهودية عكسية، أدت إلى حثنة هذا الهدف في الخطة التي تسمى خطة تنظيم ٢٠٠٠، والتي تم إيداعها من قبل لجنة التخطيط اللوائية في العام ٢٠٠٩ وحددت ٩٥٠ ألف ساكن كهدف ديمغرافي للعام ٢٠٢٠ منهم ٦٠٪ من اليهود و ٤٠٪ من العرب (نداف شرغاي ٢٠٠٩). ولكن، حتى هذا الهدف لا يبدو «مطمئناً» لأن بعض الأبحاث التي تصدر عن مراكز مختصة في متابعة الشأن الديمغرافي، في القدس تحديداً، تنتبأ بأن يتغير الميزان الديمغرافي في القدس خلال بضع سنوات، ومن الممكن أن يتحول عرب شرق القدس إلى الجماعة السكانية الأكبر في القدس ٤٢. وبمعنى آخر، صار الساكن الأصلي ونموه وبياناته صنوا للخطر والرعب المحقق بالجماعة، يتم استحضاره عبر لغة مشحونة بالرعب والخطر والغموض الواضح فيسمى «العفرية الديمغرافي»، في إشارة ليس فقط إلى خطر متأهب، بل إلى خبث وشرطنة هذا الخطر، فيتناقش العلماء حول مدى حدته وقرب حدوثه ويختلفون حول أساليب مواجهته (كما يواظب على الكتابة أرنون سوفيير<sup>٤٣</sup>) أو يعمدون إلى تهدة الجمهور الخائف من هذا العفرية باعتباره «مجرد خطر متخيل وغير حقيقي»<sup>٤٤</sup> كما يحاجج بروفوسر عزرا زوهر، مثلاً.

لقد تحول وجود السكان الأصليين في القدس، في ظل عدم قدرة الدولة على التحكم تماماً بنسبة نموهم، إلى مصدر خطر،

لأن اليهود غير قادرين، عملياً، على الثبات على النسبة السكانية المطلوبة، ما يعني أن الضرورة تقتضي إتباع سياسات حاسمة تتدخل في تسيير الخط البياني السكاني، وهو ما يمكن أن نقرأه في حديث لوبلانسكي في جلسة الحكومة الإسرائيلية بمناسبة الذكرى الأربعين لـ«توحيد القدس»، والتي عقدت في ١٣-٥-٢٠٠٧.<sup>٤٥</sup>

«...إذا لم تقم الحكومة بخطوات حاسمة لتقوية العاصمة، فإن السكان اليهود سيتحولون إلى أقلية في غضون أقل من ١٢ عاماً».

ومن أجل التشديد على أن الخطر الديمغرافي هو خطر وجودي، استحضرت لوبلانسكي «حماس» ووضعها في السياق ذاته مع «الخطر الديمغرافي العربي»، قائلاً:

« من الممكن، لا سمح الله، أن تصبح القدس تحت سيادة ليست يهودية. حماس تعرف أنه من الممكن احتلال القدس من خلال الديمغرافيا في غضون ١٢ عاماً»<sup>٤٦</sup>

لا يمكن صدّ الخطر الوجودي الذي يمثله الساكن الأصلي، الذي يتم استحضاره بواسطة «حماس» كرمز له، إلا من خلال تبني الخطط القومية الكبرى وإتباع سياسات واسعة لتشجيع الاستيطان في القدس المحتلة، ٤٧ وتشجيع المشاريع اليهودية فيها، ومن ثم إقامة جدار العزل والضم الذي «يطبق» على القدس ويؤكد للمستعمر نفسه أولاً إن القدس ليست جزءاً من الأراضي المحتلة وأنها «بالفعل» تحت سيادته، ثم الاستمرار أكثر وأكثر في صك وتنفيذ الخطط التي تهدف إلى تهويد المدينة، والتي كان آخرها على سبيل المثال لا الحصر «خطة تعزيز مكانة مدينة القدس» ورسد مبلغ ١٠٠ مليون دولار لها، وهو قرار أعلن عنه في ٣٠ أيار ٢٠١١ في اجتماع للحكومة برئاسة نتنياهو عقد بالقرب من قلعة داوود في باب الخليل في البلدة القديمة بهدف تأكيد سيادة إسرائيل على القدس عشية الذكرى ٤٤ لاحتلالها.<sup>٤٨</sup>

مقابل الخطط الكبرى والاستثمار، تتبع الدولة سياسة الترانسفير الهادئ، حيث تفيد الإحصائيات أن وزارة الداخلية الإسرائيلية قامت خلال الأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ بسحب الهويات من ١٨٦٩ فلسطينياً من سكان القدس، من بينهم ٩١ قاصراً. وتصف مؤسسات ومراكز حقوق الإنسان تلك السياسة بـ«سياسة الترانسفير الهادئ»، في إشارة إلى تطبيقها بهدوء ومن غير القيام بأعمال «درامية»، ويقصد بها تحديداً سياسة سحب الإقامة، أو ما تسمى «الهوية الزرقاء» من سكان القدس الذين تعتقد الوزارة بأنهم قاموا بنقل مركز حياتهم إلى خارج البلاد، بمعنى اعتبار المناطق التي تحتلها إسرائيل والتي يسكنها عرب «مناطق خارج البلاد»، إذ يقع ضمن هذا التصنيف، على سبيل المثال، اعتبار رام الله والبيرة «خارج

تكمُن أهمية متلازمة الفلستيني-الخطر الديمغرافي في أنها تشكل الفلستيني وتعيد بناءه في سياق البنية الاستيطانية الاستعمارية في ثنائيات الخطر/النظام، الانفلات والطبيعة -الأمن القومي، وتحيل جسده إلى ساحة الفعل التي يجب تنظيمها ومراقبتها، حيث يتم ربط البيانات السكانية ودوال سلوكه الجنسي من حيث الولادة المرتفعة مقابل انخفاض نسبة الوفيات (وهو ما يعاد إلى دور الدولة المتطور) مع الخطر القومي المترتب بالجماعة والخوف من «تحول» مصري يستوجب «مقاومته ووضع وتنفيذ الخطط القومية التي تعزز الوجود «النموذجي» والمرغوب للمستعمر المستوطن مقابل العمل على كبح الخطر».

على وولف (Patrick Wolfe 2009)، على مبدأين مترابطين هما مبدأ المحو ومبدأ الإحلال، حيث تسعى الدولة، معتمدة على استخدام القوة الحيوية والإدارة البيو-سياسية للسكان، إلى محو المشهد الفلستيني وإبعاد سكانه من الحيز المستعمر، مقابل إحلال مشهد جديد مهوّد بسكانه وعلاماته من جهة أخرى. ويترتب على ذلك تدخل الدولة المباشر في توجيه التركيبة الإثنية السكانية وقمع المسارات والسيرورات الحيوية التي لا تخدم مبدأها الإحلالي، مقابل تشجيع المسارات والسيرورات التي تخدمها، وهو ما يعني أن السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني هي عملة ذات وجهين، إذ تشكل إدارة الحيز المستعمر وسكانه الوجه الآخر للدولة الاستعمارية واستثناءها الذي يؤسس من خلالها طبيعته وعاديته.

## الهوامش

- «شركة تطوير القدس الشرقية» وهي شركة حكومية، تملك الدولة ٦٦٪ من أسهمها و تملك بلدية القدس ٣٣٪ من الأسهم، وقد أقيمت هذه الشركة عام ١٩٦٦ من أجل تطوير وإعادة تأهيل شرقي القدس التي ضمت آنذاك منطقة يمين موشيه ومامبلا على حدود خط وقف النار، وتحولت بعد ضم القدس الشرقية في العام ١٩٦٧ إلى نراع مشتركة للدولة وبلدية القدس من أجل «تنفيذ مشاريع تطوير وإصلاح بنى تحتية وسياسية خاصة في كل أنحاء القدس الموحدة»، بحيث يتم العمل على «الجانب التاريخي» الذي يتمحور حول التاريخ اليهودي للمدينة. المزيد عن الشركة انظر <http://www.pami.co.il/profile.html>.
- كما يمكن النظر، أيضاً، إلى ما تقوم به جمعية «الغاد» التي تسعى إلى تقوية الرباط اليهودي مع القدس خاصة، وتأسيس الوجود اليهودي في ما يسمى عبر دافيد، أي سلوان العربية، للاطلاع والاستزادة انظر <http://www.cityofdauid.org.il/>.
- «Settler colonialism is inherently eliminatory but not invariably genocidal»
- كما نشر على صفحة عبر ماميم الالكترونية انظر: <http://www.ir-amim.org.il/Uploads/dbsAttachedFiles/mishpatminhal.pdf>
- رفضت الأمم المتحدة والأسرة الدولية قرار الضم الإسرائيلي واعتبرته قراراً غير شرعي. وفي ٤ تموز ١٩٦٧ أصدرت الجمعية العامة القرار (٢٢٥٣) الذي دعا إسرائيل إلى إلغاء كافة التدابير المتخذة بشأن القدس والامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير وضع المدينة، ثم عادت وأكدت على المضمون نفسه في القرار ٢٢٥٤. وفي ٢١ أيار ١٩٦٨ أصدر مجلس الأمن قرار ٢٥٢ الذي اعتبر كافة الإجراءات والأعمال والتشريعات الإدارية التي اتخذتها إسرائيل، بما فيها انتزاع الأراضي والممتلكات، والتي من شأنها تغيير الوضع القانوني للقدس باطلة. وبعد إصدار قانون أساس القدس الموحدة في العام ١٩٨٠ أصدر مجلس الأمن في العام

البلاد» واعتبار مستوطنة بيت إيل التي أقيمت بما يتنافى مع كل القوانين الدولية على أراض صودرت من البيرة بأنها «داخل البلاد». وكانت «سياسة الترانسفير الهادي» قد بدأت في النصف الثاني من سنوات التسعينيات عندما بدأ يتضح لأشخاص أرادوا الحصول على خدمات تجديد الهوية أو تسجيل مواليد جدد، أنهم لم يعودوا من سكان القدس، فصودرت منهم بطاقات هوياتهم، في اللحظة ذاتها. وفي العام ١٩٩٨، تقدمت جمعية «هموكيد - مركز لحقوق الفرد»، باسم سكان سحبت منهم هوياتهم، بالتماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد سياسة سحب الهويات، ما دفع وزير الداخلية آنذاك، شيرانسكي، إلى إدخال تعديل في هذه السياسة، تمثل في منح من سحبت هويته فرصة استعادتها في حال استجاب لبعض الشروط. ٤٩. وعلى الرغم من أن سياسة سحب الهويات كانت تتصاعد أحياناً وتراجع أحياناً أخرى، إلا أنها وصلت في العام ٢٠٠٦ إلى مستوى غير مسبق. ففيما كان عدد البطاقات التي تم سحبها خلال العام ٢٠٠٥ (٢٢٠) بطاقة، وصل عددها في العام ٢٠٠٦ إلى رقم قياسي - ١,٣٦٠ بطاقة. لكن الرقم ازداد من جديد بشكل جنوني في العام ٢٠٠٨ ووصل إلى ٤,٥٧٧ بطاقة، منها ٩٩ لفاشرين، وهو ما يعني أن عدد البطاقات التي تم سحبها في ذلك العام بالذات يشكل ٥٠٪ من مجمل عدد البطاقات التي تم سحبها منذ الاحتلال في العام ١٩٦٧ وحتى العام ٢٠٠٧, ٥٠.

## الخاتمة

يشكل الاستيطان الاستعماري المبدأ المنظم والموجه للحكم الإسرائيلي عامة، وفي القدس الشرقية خاصة. ويرتبط هذا المبدأ بالفكر الصهيوني المؤسس للدولة الإسرائيلية وبمشروعه لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، من غير الالتفات إلى سكانها الفلستينيين وعدم اعتبار وجودهم، وذلك من خلال تمثيلهم وإنتاجهم باعتبارهم آخر المواطنين النموذجي والمراد، والتعامل معهم من منطلق اعتبارهم سكاناً مارقين في وطنهم ومصدراً للخطر والتهديد.

يعتمد تحقيق المشروع الاستعماري-الاستيطاني، واعتماداً

[results\\_pub\\_id=25623.html](http://results_pub_id=25623.html)

٢٢ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الإلكتروني لبلدية القدس  
[http://www.jerusalem.muni.il/jer\\_sys/publish/HtmlFiles/1030/  
results\\_pub\\_id=25614.html](http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/1030/results_pub_id=25614.html)

٢٤ للمزيد حول صورة الفلسطيني في المخيال الصهيوني المبكر انظر عبد المعطي  
الجعبة، ٢٠١٠، الصورة تسبق الأسطورة: دراسة استكشافية لبواكير الأفلام الصهيونية  
إصدار مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

٢٥ الجعبة، ٢٠١٠، م.س.

٢٦ الجعبة، ص ٢٠١٠...

٢٧ وكانت شيمر ردت على النقد الذي وجهه إليها عاموس عوز بعد إطلاق اغنيته بأن  
القدس ليست خاوية، وأنها تتغاضى عن الوجود العربي بقولها «هذا الإدعاء يثير في  
غضبا شديدا، انه مثل ان يذهب عاشق الى معالج نفسي ليشكو له شوقه لحبيبتة...  
فيقوم المعالج بطمأنته بالقول ان حبيبته بين نزاعي رجل آخر». اقتبس في: موشيه  
شمير «سوق المدينة لم تعد خاوية» هونما، ١٥٧، خريف ٢٠٠٤، ص ٨٥-٨٦.

٢٨ في عوزي بنزامين، ١٩٧٣، القدس مدينة بلا سور، اصدار دار شوكين، ص ٢٥٣.

٢٩ للمزيد حول موقف جابوتنسكي من الفلسطينيين انظر محمد أبو سمرة، ٢٠١٠،  
«رئييف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية»، قضايا إسرائيلية، عدد ٣٧-٣٨، ص ٧-٣٠.

٣٠ إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار. رام الله.

٣١ مقتبس في جوزيف مسعد ٢٠٠٩، ص ٢٧

٣٢ مقابلة ليهود باراك مع جودعون ليفي، كما نشرت في هارتس، آذار ١٩٩٨.

٣٣ عدي أوفير وأرنيل أزلوي، ٢٠١١، نظام ليس واحد، ترجمة تيبال الصالح، إصدار  
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله.

٣٤ قانون الكنيست لإسرائيل، ١٩٥٢-٢٠٠٤.

٣٥ من هنا الربط بين المروق وذكر الخوارج حيث ذكر في لسان العرب: يَمْرُقُونَ من  
الدِّينِ كما يَمْرُقُ السهم من الرميّة أي يَجُوزُونُهُ وَيَخْرُقُونُهُ وَيَتَعَدَوْنَهُ كما يخرق السهم  
المُرْمِيّ به ويخرج منه: انظر لسان العرب

<http://www.alwaraq.net/Core/AlwaraqSrv/LisanSrchOneUtf8>

٣٥ بحسبها حصل ٦٦ ألف مقدسي على مكانة مقيم دائم. انظر

٣٦ انظر [http://www.btl.gov.il/Insurance/Living\\_abroad/Pages/default.aspx](http://www.btl.gov.il/Insurance/Living_abroad/Pages/default.aspx)  
(شوهده 1.11.2011)

٣٧ شهادة المرأة امام لجنة الكنيست العمل، الرفاه والصحة في 22.12.2004  
نشر مقتطفات منها في تقرير ميري حسون، 22.12.2004، مخصصات التامين  
الوطني: في شرقي القدس من الصعب ان تبرهن اهليتك»:

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3022168,00.html>

٣٨ للمزيد انظر لويس التوسير، ٢٠٠٦، مونتيكيو السياسة والتاريخ، ٧٦-٧٧.  
اصدار دار الفرابي بيروت. وحول مكانة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة  
انظر هندي غانم، ٢٠١٠، «بدلا من المقدمة-هل كانت حرب ١٩٦٧ طقس تظهر  
لاسرائيل؟»، «مجلة قضايا اسرائيلية»، عدد ٢٤، ص ٧-١١. رام الله فلسطين.

٣٩ للمزيد حول المعاملات البيروقراطية انظر تقرير القناة الثانية: البيروقراطية  
بصورتها البشعة في شرقي القدس - [http://www.mako.co.il/news-chan-  
nel2/Channel-2-Newscast/Article-38fcb6f1e2e6421004.htm](http://www.mako.co.il/news-chan-nel2/Channel-2-Newscast/Article-38fcb6f1e2e6421004.htm)

٤٠ انظر مثلا منشورات كندراتية هايكين للجيو-استراتيجية في جامعة حيفا، والتي  
تنصب حول الامن القومي الديمغرافيا والتخطيط السكاني:

<http://web.hevra.haifa.ac.il/~ch-strategy/index.php?page=main>

وأبضا الاصدارات التالية:

ارنون سوفير، ٢٠٠٩، ما بين رجال القانون، الديمغرافيا وقيام إسرائيل، اصدار  
كندراتية حيبكين للجيو-استراتيجية، جامعة حيفا.

ارنون سوفير، ٢٠١٠، الديمغرافيا، ومستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين،  
شباط، اصدار كندراتية حيبكين للجيو-استراتيجية، جامعة حيفا.

٤١ بنحاس وولف، ٢٠١٠، «يركات: أغلبية عربية هي تهديد للقدس» نشر على موقع  
والا الإلكتروني ١٢ كانون ثاني ٢٠١٠. : <http://news.walla.co.il>

<http://news.walla.co.il/?w=1/1631489&m=1&mid=81717>

٤٢ بحث صادر عن مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة كما ورد في،

<http://www.inn.co.il/News/News.aspx/196225>

نفسه القرارين ٤٧٦ و ٤٧٨ والذين وجه فيهما اللوم إلى إسرائيل على ضم  
القدس المحتلة، وأكد أن الضم يخالف القانون الدولي، وليس من شأنه أن يمنع  
استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ على القدس. للمزيد يمكن الرجوع  
الى <http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=38>

٥ نص «قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل»

<http://www.knesset.gov.il/laws/special/heb/yesod2.pdf>:

٦ Ma'an, 2010, Means of Displacement: Charting Israeli's  
Colonization of East Jerusalem, funded by the Representative  
Office of Norway. February

<http://www.maan-ctr.org/pdfs/JerusalemReport4Web.pdf>

٧ بحسب دائرة الإحصاء، وبلاستناد إلى التعداد الذي قامت به في الأراضي  
المحتلة، بلغ عدد سكان الضفة الغربية ٦٠٠ ألف نسمة، وعدد سكان القطاع وسيناء  
حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، أما سكان هضبة الجولان فقد وصل عددهم إلى ٦٠ ألف  
نسمة (وذلك بحسب ما نشر في معاريف يوم ١٠/٢/١٩٦٧ ص ٣).

[HTTP://WWW.IR-AMIM.ORG.IL/?CATEGORYID=275](http://www.ir-amim.org.il/?CATEGORYID=275)

٩ مايا حوشن، ميخايل كورخ، ٢٠١٠، عن معطيات حول القدس، مركز اورشليم لدراسة  
إسرائيل (بالعبرية).

١٠ نداف شرغاي، هارتس، ٢٠٠٢، ١١، ٣

[http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.  
jhtml?itemNo=356562](http://www.haaretz.co.il/hasite/objects/pages/PrintArticle.jhtml?itemNo=356562)

١١ م.س

١٢ أقيمت العديد من اللجان التي لقي على عاتقها العمل من أجل «توحيد القدس»،  
منها «لجنة الوزراء العليا لشؤون القدس» التي شكلتها الحكومة في ١٠/١/١٩٩٧،  
ترأسها رئيس الحكومة، وضمت أيضا وزراء المالية والداخلية والسياحة والقضاء  
والشرطة والإسكان، إضافة إلى الوزير منحيم بيغن.

١٣ نشر في جريدة دافار، كانون الأول ١٩٦٩.

١٤ إسرائيل كوهن، ١٩٦٩، «ابني بيتك في القدس» دافار، ٨ آذار ١٩٦٨.

١٥ معاريف ١٩ ايلول ١٩٦٧.

١٦ من المثير الانتباه إلى أن التلة الفرنسية التي أقيمت عام ١٩٧١ على الأراضي  
الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ وكذلك أحياء رمات اشكول ومعالوت دفنا وجبعت  
همفطار لا تعتبر في الخطاب الإسرائيلي الدارج مستوطنات بل يتم تسويقها بوصفها  
جزءا من المشهد الإسرائيلي الطبيعي. وعندما يتم الحديث عن الاستيطان في القدس  
يقصد به في العادة البؤر التي يقوم باستحداثها وإقامتها مستوطنون من اليمين في  
لب الأحياء العربية، مثل سلوان والشيخ جراح أو داخل البلدة القديمة. وعلى الرغم  
من أن هذه الأحياء مقامة على أراض محتلة منذ ١٩٦٧، بل أقيمت بشكل مقصود  
في إطار خطة «شخونوت هباريح - أحياء القفل»، والتي قصد منها كما يشير اسمها  
إلى إغلاق منطقة جبل المشارف (هار هاتسوفيم) في داخل مساحة الدولة الإسرائيلية  
وبالتالي فصلها نهائيا عن أراضي الضفة. ومن الممكن ربط هذا بالتركيبة السكانية  
لهذه الأحياء التي تنتمي بغالبيتها إلى الشريحة العلمانية ذات التوجه الصهيوني  
العمالي، والتي تعكس التركيبة السياسية المهمة وتقف على يسار اليمين الوسطي  
الليبرالي، كما تعكس قناعة اسرائيلية بإمكانية شرعية هذه المستوطنات دوليا إذا ما  
تمت إعادة إنتاجها كمكان مختلف و «طبيعي». للمزيد حول خطة أحياء القفل انظر  
دافيد كرويانكر، القدس، الصراع على شكل المدينة وصورتها، بيتان زمورا ١٩٨٨.

١٧ دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٠، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٩، ص ٨٥ و ص ١٠٣.

١٨ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الإلكتروني لبلدية القدس  
[http://www.jerusalem.muni.il/jer\\_sys/publish/HtmlFiles/24103/results\\_  
pub\\_id=25611.html](http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/24103/results_pub_id=25611.html)

١٩ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الإلكتروني لبلدية القدس  
[http://www.jerusalem.muni.il/jer\\_sys/publish/HtmlFiles/24103/  
results\\_pub\\_id=24526.html](http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/24103/results_pub_id=24526.html)

٢٠ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الإلكتروني لبلدية القدس  
[http://www.jerusalem.muni.il/jer\\_sys/publish/HtmlFiles/1030/  
results\\_pub\\_id=25632.html](http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/1030/results_pub_id=25632.html)

٢١ بحسب المعطيات الواردة في الموقع الرسمي الإلكتروني لبلدية القدس  
[http://www.jerusalem.muni.il/jer\\_sys/publish/HtmlFiles/1030/](http://www.jerusalem.muni.il/jer_sys/publish/HtmlFiles/1030/)

حوشن، مايا و ميخال كورخ، ٢٠١٠، عن معطيات حول القدس، مركز اورشليم لدراسة إسرائيل (بالعبرية).  
كرويانكر، دافيد، القدس-الصراع على شكل المدينة وصورتها، بيتان زمورا ١٩٨٨.

### بالإنكليزية

Agamben, Giorgio, 1998, *Sovereign Power and Bare Life*, trans. Heller-Roazen, Daniel. Stanford, CA: Stanford University Pres.  
Benvensti, Meron, 2000, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948*, trans. M. Kaufman-Locustae, Berkeley: University of California Press.  
Cheshin, Amir S., Bill Hutman, Avi Melamed, 1999, *Separate and Unequal: The Inside Story of Israeli Rule in East Jerusalem*. Cambridge: Harvard University Press  
Foucault, Michel 1991, «Governmentality», in: Graham Burchell, Colin Gordon, & Peter Miller eds.), *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*, Hemel Hempstead Harvester Wheatsheaf, pp. 87- 104  
Foucault, Michel, 2003, *society must be defended*, lectures at the college de France, 1975 -1976 .New York: Picador.  
Ghanim, Honaida, 2008, «Thanatopolitics: The case of the colonial occupation in Palestine», In Ronit Lentin, (ed.) *Thinking Palestine*, Zed publications..  
Ghanim, Honaida, 2009, «The Nakba» *Jadal*, issue no.3. May: <http://jadal.mada-research.org/?LanguageId=1>  
Khalidi, Wali, 1961, «Plan Dalet: The Zionist Master Plan for the Conquest of Palestine.» *Middle East Forum*, 37, no.9, November, p.22 -28.  
Khalidi, Walid, 1959, «Why Did the Palestinians Leave? Middle East Forum, no.24, July, P.21- 24. Reprinted as 'Why Did the Palestinians Leave Revisited', *Journal of Palestine Studies*, XXXIV, No. 2, 2005), p. 42 -54.  
Pappe, Ilan, 2006 *The Ethnic Cleansing of Palestine*, Oxford: One world.  
Mbembe, Achille, 2003, «Necropolitics», *Public Culture* 15, 1, pp. 11 -40.  
Piterberg, Gabriel, *The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel*, London and New York: Verso, 2008.  
Rifkin, Mark, 2009 'Indigenizing Agamben: Rethinking Sovereignty in Light of The «Peculiar» Status of Native Peoples', *Cultural Critique* 73, pp. 88 -124;  
Scott, L. Morgense, 2011, «The Biopolitics of settler Colonialism: Right Here, Right Now, *Settler Colonial Studies*, 1, Vol. 30, No. 4, pp. 38 -58.  
Veracin, Lorenzo, 2011, «Introducing settler colonial studies», *settler colonial studies*, Vol.1.No.1.  
Wolfe, Patrick, 2001, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native», *Journal of Genocide Research* 8, 4 (2001), p. 388 -409 .  
Wolfe, Patrick, 2008, «'Structure and Event: Settler Colonialism and the Question of Genocide» , in A. Dirk Moses (ed.), *Empire, Colony, Genocide: Conquest, Occupation, and Subaltern Resistance in World History* (Oxford: Berghahn Books, 2008), pp. 102 -132 .

٤٢ وهي وجهة نظر أرنون سوفير ، رئيس قسم الأبحاث الجيو- سياسية في مركز الأمن القومي في جامعة حيفا. يشدد سوفير في كل مقالاته ومحاضراته وكتبه على نظرية التهديد العربي الديمغرافي. انظر مثلا  
يفغينيا بيستروف وارنون سوفير «إسرائيل ٢٠٠٧-٢٠٢٠ -عن الديمغرافيا والاندحام». اصدار جامعة حيفا. ٢٠٠٧ و ايضا  
٤٤ انظر رهو הרז «مرف «الديمغرافيا خطر حقيقي أم اسطورة» وهو رد على مقولة سوفير <http://www.myesha.org.il/?CategoryID=181&ArticleID=248>

<http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=486306&sid=126> ٤٥

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340.L-3399062,00.html> ٤٦

٤٧ لن أخوض هنا بتفاصيل الخطط والممارسات الاستعمارية - الاستيطانية التي تسعى إلى تهويد البلد، مقابل محاصرة السكان الأصليين والعمل على السيطرة عليهم ولا تلك التي تعمل على تحويل العرب إلى أقلية، ولا حتى بسياسات العزل واللامساواة التي اعتمدها الدولة في القدس الشرقية، للاستزادة حول ذلك انظر مثلا:

**MA'AN Development Center, Means of Displacement: Charting Israeli's Colonisation of East Jerusalem, MA'AN Development Center, February 2010**

OCHA: The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the Phenomenon of 'Illegal' Construction, April 2009 - [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_planning\\_crisis\\_east\\_jerusalem\\_april\\_2009\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_english.pdf)

[www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_planning\\_crisis\\_east\\_jerusalem\\_april\\_2009\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_english.pdf)

OCHA: The Humanitarian Impact of the West Bank Barrier on Palestinian Communities: East Jerusalem, June 2007

<http://www.ochaopt.org/documents/Jerusalem-30July2007.pdf>

**OCHA: East Jerusalem: Key Humanitarian concerns, March 2011:** [http://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_jerusalem\\_report\\_2011\\_03\\_23\\_full\\_english.pdf](http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_2011_03_23_full_english.pdf)

وكذلك منشورات غير عاميم التي تغطي واقع شرقي القدس من جهات مختلفة بما في ذلك التخطيط والتعليم والميزانيات :

<http://www.ir-amim.org.il>

وأيضاً منشورات بتسيلم عن شرقي القدس على: <http://www.btselem.org/English/Jerusalem>

ومنشورات المؤيد التي تغطي بالذات كل ما يتعلق بالجانب القانوني وسياسات سحب الهويات ولم الشمل: [http://www.hamoked.org.il/TopicSearch.aspx?tid=main\\_11](http://www.hamoked.org.il/TopicSearch.aspx?tid=main_11)

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340.L-3399062,00.html>. ٤٨

[http://www.hamoked.org.il/Top-icSearch.aspx?tid=sub\\_44](http://www.hamoked.org.il/Top-icSearch.aspx?tid=sub_44) ٤٩

٥٠ بحسب المعلومات التي حصل عليها «هموكيد - مركز لحقوق الفرد» من وزارة الداخلية ونشرت في الصفحة الالكترونية في ١-١٢-٢٠٠٩ [http://www.hamoked.org.il/Document.aspx?dID=744\\_update](http://www.hamoked.org.il/Document.aspx?dID=744_update)

## مصادر

### بالعربية

العارف، عارف، ١٩٥٦-١٩٥١، نكبة فلسطين والفردوس المفقود ١٩٤٧-١٩٥٥ (في ستة أجزاء)، الضفة الغربية: دار الهدى.  
سعيد، ادوارد، ١٩٩٥، الاستشراق، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٤.

### بالعبرية

بنزامين، عوزي، ١٩٧٣، القدس مدينة بلا سور، اصدار دار شوكين.